

Distr.: General
13 October 2009
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون

في ما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة بشأن مؤتمر القمة السابع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، الذي انعقد في كوتشابامبا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وتؤكد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد تمسكها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وترى أن هذا المؤتمر هو أفضل محفل متعدد الأطراف للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، يشرفني أن أرفق طيه نسخة من البيان الختامي لمؤتمر القمة السابع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب (انظر المرفق).

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، وإدراجها ضمن البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي باليرو
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

البيان الصادر عن مؤتمر القمة السابع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب كوتشابامبا، بوليفيا - ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

إن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في "التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب"، إذ يجتمعون في مؤتمر قمته السابع المنعقد في كوتشابامبا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يؤكدون، بمناسبة الاحتفال بمرور خمس سنوات على إنشاء التحالف، على الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتحالف من أجل الدفاع عن سيادة الشعوب وتقرير مصيرها وهويتها واعتباره دليلاً على أن "بناء عالم أفضل أمر ممكن".

فالتحالف يدافع عن مبادئ القانون الدولي، ولا سيما احترام سيادة الشعوب وتقرير مصيرها وحققها في التنمية والسلامة الإقليمية وتعزيز العدالة الاجتماعية والسلام الدولي، فضلاً عن رفض العدوان واستخدام القوة والتهديد باستخدامها والتدخل الأجنبي والتدابير القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

ويشجع التحالف على الأخذ بمبادئ التضامن والتعاون والتكامل والاحترام المتبادل لسيادة بلداننا والعدالة والمساواة واحترام التنوع الثقافي والعيش في وئام مع الطبيعة، ويؤدي دوراً جوهرياً في الحركات الثورية والتقدمية على الصعيد العالمي. بما يجعل منه تحالفاً في خدمة التضامن بين بلدان الجنوب.

وبعد مرور ٢٠٠ سنة على انطلاق أولى الحركات التحررية في القارة الأمريكية، يؤكد رؤساء دول وحكومات التحالف من جديد التزامهم الراسخ بمواصلة التقدم نحو تحقيق الاستقلال والتحرر وتقرير المصير والوحدة التي تطالب بها شعوبنا القارة الأمريكية والبحر الكاريبي، ويعلنون ما يلي:

أولاً

١ - إن الرأسمالية، والإمبريالية، بوصفها أمثل تعبير عنها، يدمران، بحكم طبيعتهما، وجود البشرية وأمننا الأرض ذاتهما. وإن الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة تغير المناخ والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة، كلها ذات طابع هيكلية وتعزى أساساً إلى أنماط إنتاج وتوزيع

واستهلاك غير مستدامة، وإلى تركّز وتراكم رأس المال في أيّد قليلة، والنهب المتواصل والعشوائي للموارد الطبيعية، وتسليح جميع مناحي الحياة والمضاربة على جميع المستويات لفائدة قلة قليلة.

٢ - وتؤثر الأزمة المالية العالمية، التي نشأت في البلدان المتقدمة ولا يد لنا فيها، أكثر ما تؤثر على البلدان النامية التي تشهد تزايد حدة الفقر والبطالة. وبدل تدفق التمويل من الشمال إلى الجنوب، هناك اتجاه متزايد إلى تحويل رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال. وليس الغرض من السياسات الاقتصادية العالمية السائدة تحسين وضع الإنسان وإنما إنقاذ بعض المصارف والشركات.

٣ - وقد أظهر المؤتمر العالمي المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية، المنعقد في حزيران/يونيه من هذا العام، على الرغم من قصوره، الحاجة الماسة إلى التحرك نحو بناء نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالعدل والإنصاف ويعترف بالأهداف الإنمائية لبلدان الجنوب، من قبيل إنشاء آليات جديدة للتنمية وبناء هيكل مالي دولي جديد وترسيخ العمل بعملة دولية بديلة وتطوير نظام تجاري تكميلي، قائم على العدالة والتضامن.

٤ - ومن غير الممكن حل الأزمة المالية في إطار مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين وغيرهما من المجموعات غير الشمولية. فالحل لا يمكن أن ينبع إلا من مجموعة الـ ١٩٢، أي الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لجميع البلدان فيها صوت وحق في التصويت على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز فريق الجمعية العامة العامل المخصص المفتوح العضوية المنشأ لرصد الأزمة.

٥ - ولا يمكن حل الأزمة الاقتصادية العالمية كذلك بالاعتصار على تدابير مالية أو تنظيمية أو نقدية أو تجارية. فالأمر يتعلق بأزمة هيكلية تتطلب حلولاً هيكلية. والدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة للمصارف الكبرى إنما يزيد تركيز رأسمال القطاع المالي في أيدي مجموعات صغيرة، مما يجعل من الصعب مراقبة هذا القطاع وتنظيمه. ولا توجد أيضاً آليات ملائمة لمراقبة إدارة الشركات الكبيرة وسياسات المنافسة الحرة. لذلك يلزم إدخال تغيير جذري على الاقتصاد الحقيقي وليس فقط على القطاع المالي.

٦ - وينضاف إلى الأزمة الاقتصادية العالمية أزمة تغير المناخ، التي تشكل جزءاً من أزمة إيكولوجية أوسع نطاقاً تؤثر على أمننا الأرض. إذ يستهلك كل سنة مقدار يزيد على

الثالث من قدرة كوكب الأرض على التجدد. وإذا استمر النظام الرأسمالي في إهدار الموارد بهذه الوتيرة فسيحتاج العالم إلى كوكبي أرض لعام ٢٠٣٠.

٧ - إن الإنسان جزء من منظومة مترابطة من النباتات والحيوانات والجبال والغابات والمحيطات والهواء، ويجب أن نعيش معا في تناغم وتوازن مع احترام حقوق الجميع. ولضمان حقوق الإنسان، يجب أن نعترف بحقوق أمتنا الأرض وندافع عنها. ولذا من الضروري أن نعتمد، في إطار الأمم المتحدة، إعلانا عالميا لحقوق أمتنا الأرض.

٨ - إن الاحترار العالمي وتغير المناخ يؤديان إلى انحسار وفقدان الأتجار الجليدية، وتضرر الموارد المائية بسبب تناقص مصادر المياه الصالحة للشرب، والجفاف في مختلف المناطق، والمزيد من الأعاصير والكوارث الطبيعية المتكررة، وفقدان التنوع البيولوجي وخسائر في الأرواح.

٩ - وعلى البلدان المتقدمة ديون مناخية، في إطار ديون إيكولوجية أوسع نطاقا، إزاء البلدان النامية، وذلك باعتبار مسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات وإجراءات التكيف التي علينا اتخاذها بسبب الاحترار العالمي الناجم عن تلك الانبعاثات. ويجب الاعتراف بهذا الدين وتسديده من خلال أحكام النظام الحالي لتغير المناخ بالطرق التالية: (أ) تخفيضات كبيرة في انبعاثات الدول المتقدمة من غازات الدفيئة المحلية يتم تحديدها على أساس نسبة الانبعاثات العالمية التي تحتاجها البلدان النامية لتلبية احتياجاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر والحصول على الحق في التنمية؛ و (ب) الامتثال لالتزاماتها بالنقل الفعال للتكنولوجيا؛ و (ج) ضمان توفير التمويل الإضافي حسب الاقتضاء، على نحو مناسب ومضمون ومستدام، مع التأكيد على أن الاحتياجات اللازمة لتكيف البلدان النامية مع تغير المناخ قد ارتفعت نتيجة للأزمة البيئية، وعلى أن بلداننا في حاجة إلى تسديد هذه الديون المناخية لتمكين من اتخاذ إجراءات للتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٠ - ويجب على البلدان المتقدمة، خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي سينعقد في كوبنهاغن في أواخر هذا العام، أن تقطع على نفسها التزامات هامة، بموجب بروتوكول كيوتو، بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والموافقة على آليات لتعويض البلدان التي تقوم بالحفاظ على غاباتها وحمايتها.

١١ - وتعد مبادرة "ياسوني آي تي تي" التي اتخذتها إكوادور من تلقاء نفسها من التدابير الفعالة للتصدي لمشكلة تغير المناخ، وضمن المحافظة على أحد أهم الأماكن في العالم

من حيث التنوع البيولوجي. وستقوم إكوادور بموجب هذه المبادرة بالتوقف عن استغلال ٨٤٦ مليون برميل من النفط الذي يستخرج من منتهز ياسوني الوطني، مما سيحول دون انبعاث ٤٠٧ ملايين طن متري من الكربون نتيجة حرق هذا الوقود الأحفوري. ومن شأن هذه المبادرة تعزيز احترام ثقافات الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية بمنتهز ياسوني، وكذلك تحقيق التنمية الاجتماعية والحفاظ على الطبيعة والتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

١٢ - وأزمة الطاقة هي نتاج أنماط الاستهلاك غير الرشيد التي تفرضها البلدان الغنية، والمضاربة الاحتكارية والمالية لفائدة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

١٣ - ومن أجل إحداث تغيير حقيقي في طرق الحصول على الطاقة في العالم، ولا سيما في البلدان النامية، من الأهمية بمكان بذل جهود قائمة على التعاون والتكامل والاندماج الإقليمي لوضع نماذج لاستخدام الطاقة بكفاءة في مجالات التوليد والنقل والاستهلاك، وكذلك إيجاد مصادر للطاقة المتجددة بما يضمن حصول جميع السكان على الخدمات.

١٤ - إن الحصول على الطاقة حق للشعوب ينبغي للدول ضمانه عن طريق تعزيز سياساتها العامة والدفاع عن حق الشعوب في مواردها الطبيعية الوطنية والبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وضمان الحفاظ على الطبيعة والتنمية في وئام معها.

١٥ - وتشكل الآثار السلبية التي تعاني منها شعوبنا بسبب الأزمة الغذائية إحدى المشاكل الأكثر إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين، مما يتطلب منا اتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة لضمان توافر الكميات الكافية والمناسبة من الأغذية، وكفالة الأمن الغذائي للبلدان النامية وسيادتها.

١٦ - ويعدّ الاستخدام غير الرشيد للأغذية من أجل إنتاج الوقود الأحفوري ممارسة تساهم في تفاقم الأزمة الغذائية وزيادة حدة الفقر وتقليص المناطق الحرجية ومساحات الأراضي اللازمة لتغطية الاحتياجات الغذائية ورفع تكلفة هذه الاحتياجات وزيادة الاستخدام العشوائي للمياه.

١٧ - والمهجرة ليست جريمة. ولذلك ينبغي القضاء على جميع أشكال التمييز والعقاب الموجهة ضد المهاجرين. ومن الملح إصلاح سياسات المهجرة التي تطبقها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وإلغاء توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالعودة من أجل وقف

عمليات الترحيل والمداهمات المكثفة وإتاحة لم شمل الأسر وإزالة الجدار الفاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك الذي يباعد ويفرق بين شعوبنا بدلا من توحيدها. وينبغي نسخ القوانين والسياسات ذات الطابع التمييزي والانتقائي التي تسببت في خسائر في الأرواح، ومنها ما يسمى "قانون التسوية الكوبي" وسياسة "الأرجل الجافة - الأرجل المبتلة" التي تطبقها حكومة الولايات المتحدة تجاه المهاجرين غير القانونيين القادمين من كوبا.

١٨ - وبدلا من سياسات الهجرة التي تستند أساسا إلى دوافع أمنية وتفرضها، من باب المفارقة، بلدان يعود الفضل في قيامها إلى تدفقات المهاجرين، لا بد من تعميق الحوار وتنسيق الإجراءات في ما بين بلدان الأصل والعبور والمقصد في ما يتعلق بتدفقات المهاجرين من أجل معالجة ظاهرة الهجرة بصورة متكاملة وشاملة، مع التركيز على الإنسان وعلى احترام حقوقه.

١٩ - ويعرب رؤساء دول وحكومات بلدان التحالف البوليفاري عن دعمهم للجهود الرامية إلى تعزيز وإيجاد آليات مشتركة تساعد في توطيد أوجه التقدم التي أحرزتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال تبادل التجارب وأفضل الممارسات لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمهاجرين والاستغلال الجنسي واستغلال العمالة وغير ذلك من أشكال الاستغلال.

٢٠ - واليوم، أصبح التعاون في ما بين بلدان الجنوب يكتسي أهمية بالغة بسبب الآثار التي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية في شعوب وأمم الجنوب. وفي هذا السياق، يكتسي مؤتمر التعاون في ما بين بلدان الجنوب المقرر عقده في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أهمية كبرى.

٢١ - وكرد فعل على تصاعد وتنامي القوى والأفكار التقدمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تتجلى في عدة أشكال منها تعزيز التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب، قامت الحركة الإمبريالية والقوى اليمينية بتنفيذ انقلاب في هندوراس وإنشاء قواعد عسكرية في كولومبيا.

٢٢ - ويجب إعادة الرئيس الدستوري لهندوراس، الرفيق خوسيه مانويل زيلايا روزاليس، إلى سدة الحكم فورا وبدون شروط. فالجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل أي عملية انتخابية تجري في ظل الحكومة الانقلابية أو السلطات المنبثقة عنها. ويبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الاعتقال والقتل التي يتعرض لها شعب هندوراس تزداد تفاقمًا

بسبب فشل تدابير المماثلة التي ينتهجها النظام الديكتاتوري واقتراب موعد الانتخابات المزورة التي دعا إلى تنظيمها في محاولة لترسيخ قواعده. وفي هذا السياق، لا بد من التشجيع على تنظيم حملة دبلوماسية واتخاذ إجراءات حاسمة من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري بصورة كاملة.

٢٣ - إن عملية إنشاء قواعد عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تثير مشاعر انعدام الثقة بين الشعوب وتهدد السلم والديمقراطية وتفسح المجال أمام قوى الهيمنة للتدخل في شؤون القارة. وتشكل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام ينبغي أن تكون خالية من أية قواعد وقوى عسكرية أجنبية تخل بسلامة شعوبنا. وينبغي لحكومة كولومبيا أن تعيد النظر في إنشاء تلك القواعد العسكرية. وينبغي إعادة الإقليم الذي أقيمت عليه القاعدة البحرية للولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مشروعة في غوانتانامو إلى كوبا بدون شروط.

٢٤ - وينبغي رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا بصورة غير مشروطة وانفرادية وفورية.

٢٥ - ومن غير المقبول أن تقوم حكومات مختلفة، في انتهاك للمعايير الدولية، بمنح اللجوء أو الملاذ لأشخاص لا يستحقون تلك المعاملة وفقا للصكوك الدولية المعمول بها لأن هناك إجراءات قانونية سارية ضدهم لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إرهابية، مما يعرقل تقديمهم إلى العدالة.

٢٦ - ويمثل الدفاع عن الهوية والتنوع الثقافي عاملا أساسيا في مكافحة الاستعمار الجديد. ومن المهم في هذا الصدد إحراز تقدم في إعادة تقييم ممارسة مضغ أوراق الكوكا وإلغاء تجريمها، فضلا عن رفع ورقة الكوكا من القائمة ١ في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١.

٢٧ - وينبغي مكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة شاملة وفعالة في إطار الاحترام التام للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمسؤولية المشتركة واحترام حقوق الإنسان من خلال اتخاذ تدابير تعاونية على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف تقضي بصورة نهائية على ممارسات الاستعمار الجديد المتمثلة في منح شهادات الأهلية وسحبها في هذا المجال، وإلغاء نظام الأفضليات التجارية مثل ذلك الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض بسط هيمنتها السياسية.

٢٨ - وينبغي لوسائل الإعلام أن تمارس نشاطها الاجتماعي بروح من المسؤولية والحس الأخلاقي والحرص على المنفعة العامة لكافة المواطنين، وألا تتحول إلى أدوات تخدم المصالح القطاعية لبعض الأقليات، أو إلى قنوات تضليلية ترمي إلى زعزعة الاستقرار السياسي.

٢٩ - وتشكل عملية بناء الثقة المتبادلة بين بوليفيا وشيلي بهدف التوصل إلى تسوية بشأن المطلب التاريخي لبوليفيا المتمثل في استعادة سيادتها على المنفذ البحري، في إطار مشاعر الأخوة والاحترام والثقة بين الشعبين الشقيقين، مجهودا يستحق دعم المجتمع الدولي برمته من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة.

٣٠ - وتقدم الانتخابات العامة المقبلة التي ستشهدها بوليفيا في ٦ كانون الأول/ديسمبر من العام الجاري دليلا جديدا على تماسك بلدان "التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب" بالخيار الديمقراطي في مواجهة المواقف والحركات الانقلابية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثانيا

يتفق رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في "التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب" على اتخاذ التدابير التالية:

١ - تغيير تسمية النظام الوحيد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات ليصبح النظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات، على أساس أن هذه التسمية الجديدة تعكس بصورة أفضل مشاعر الوحدة والهدف المتوخى من النظام. ومن هذا المنطلق، ينضم رؤساء دول وحكومات بلدان التحالف إلى المعاهدة المنشئة للنظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات بوصفها أداة لتحقيق السيادة النقدية والمالية، والتخلص من الاعتماد على دولار الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الإقليمية، وتقليص أوجه التفاوت وكفالة التوطيد التدريجي لمنطقة اقتصادية للتنمية المشتركة. ويصدر الرؤساء تعليماتهم إلى اللجان الفنية التابعة للنظام الموحد من أجل عقد اجتماع في موعد لا يتجاوز شهر تشرين الثاني/نوفمبر من أجل النظر في خطة لتنفيذ النظام^(١).

٢ - وضع المبادئ الأساسية التي تنظم المعاهدة التجارية للشعوب بهدف تطوير نظام تجاري إقليمي يقوم على أساس التكامل والتضامن والتعاون سعيا لتحقيق العيش الكريم.

(١) أبدى كل من كومنولث دومينيكا وأنتيغوا وبربودا وسانت فنسنت وجزر غرينادين تحفظا على هذه الفقرة.

- ٣ - إصدار التعليمات إلى مجلس التكامل الاقتصادي لتشكيل فريق عمل معني بالتكامل التجاري لبلدان "التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية للشعوب"، وتكليفه بمهمة إعداد مشروع معاهدة تجارية للشعوب، بناء على المبادئ الأساسية القائمة في هذا الصدد.
- ٤ - إقرار خطة العمل الخاصة بالتنمية التجارية في المنطقة الاقتصادية للتنمية المشتركة، والتي وضعها التحالف البوليفاري بهدف التعجيل باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.
- ٥ - إنشاء الشركة التجارية الوطنية الكبرى للتصدير والاستيراد "ALABEXIM" من أجل إنشاء آلية للتكامل التجاري بين بلدان التحالف البوليفاري.
- ٦ - تشجيع التعاون بين الأجهزة المتخصصة للبلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري من أجل توقيع اتفاق متبادل للتصدير على شهادات الجودة في قطاع النسيج وتصنيع الملابس كوسيلة لتعزيز التجارة بين بلدان التحالف البوليفاري. وينوه رؤساء دول وحكومات بلدان التحالف بالاتفاق الموقع بين فنزويلا وبوليفيا.
- ٧ - التصديق على مواصلة "المشروع الوطني الكبير نحو الأمية ومرحلة ما بعد نحو الأمية" و "المشروع الوطني الكبير لسجل المعايير الصحية التابع للتحالف البوليفاري"، مع إعطاء الأولوية لتمويل مصرف التحالف البوليفاري بغية ضمان استدامته والنطاق المقرر له وتحقيق انضمام جميع الدول الأعضاء إليه في المستقبل القريب.
- ٨ - إصدار التعليمات إلى المجلس الوزاري الاجتماعي التابع للتحالف البوليفاري لإعداد مختلف الأنشطة والمشاريع المحددة في مجالات التعليم والصحة والعمل والإسكان.
- ٩ - تكليف المجلس الوزاري الاجتماعي التابع للتحالف البوليفاري بدراسة الإجراءات المقترحة في إطار مبادرة الرقابة الصحية لمنع الأمراض الناشئة والعائدة إلى الظهور بعد انتشارها.
- ١٠ - إصدار التعليمات إلى المجلس الوزاري الاجتماعي التابع للتحالف البوليفاري لكي يدرج مسائل الثقافة والرياضة ضمن نطاق اختصاصاته.
- ١١ - التأكيد من جديد على قرار تسريع إجراءات التصديق على اتفاق الاعتراف بالشهادات الجامعية طبقاً للمعايير الداخلية ذات الصلة بغية الإسراع بتنفيذها في البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري.

١٢ - التنويه بإنشاء صندوق دار النشر التعليمية تابع للتحالف البوليفاري هدفه وضع التسهيلات لإعداد النصوص و/أو المواد التعليمية ذات الاهتمام المشترك للبلدان الأعضاء ونشرها وتوزيعها بهدف تعزيز السياسات التعليمية لما فيه مصلحة شعوبنا، مع تفويض سلطة تنسيقه إلى بوليفيا.

١٣ - إعطاء الأولوية للمشروع الوطني الكبير للتحالف البوليفاري في مجال التعليم والذي يتناول النظام التعليمي بوصفه كلا متكاملًا غير مجزئ ويتضمن محاور عمل في مجالي التعليم الأساسي والتعليم الجامعي.

١٤ - الموافقة على إنشاء فريق عامل في إطار مجلس البرامج الاجتماعية من أجل دراسة المسائل المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي، بما في ذلك اعتماد الكفاءات الوظيفية في بلدان التحالف البوليفاري، بغرض تصميم مشاريع تفضي إلى تحسين ظروف العمل ورفع قيمته من خلال الاعتراف بالتدريب والمعارف المكتسبة فضلًا عن المعارف المتوارثة من أسلافنا.

١٥ - يحثون على التبكير بإنشاء اللجنة الوزارية المعنية بالمرأة وتكافؤ الفرص، من أجل إفساح المجال لإبراز قضايا المرأة والدفاع عنها بين شعوبنا، وكفالة تعميم المنظور الجنساني في جميع المبادرات والصكوك المتعلقة بالاندماج في إطار التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - معاهدة التجارة للشعوب.

١٦ - يشيرون إلى إنشاء اللجنة الوزارية للدفاع عن الطبيعة التابعة للتحالف - المعاهدة، التي ستعقد دوراتها تحت إشراف المجلس السياسي وتتولى وضع جدول أعمال بيئي للتحالف - المعاهدة، والمضي قُدما في تعزيز وإعمال حقوق أمنا الأرض.

١٧ - يوصون بتكوين فريق مكلف بالنظر في إنشاء محكمة عدل دولية للبيئة هدفها كفالة قيام البلدان المتقدمة النمو بتسديد دينها البيئي وبالتخفيض الفعلي لانبعاثاتها المحلية من غازات الدفيئة، على أن تتكون المحكمة من ممثلين للبلدان النامية يتولون محاكمة المسؤولين عن الأزمة البيئية التي يعاني منها كوكبنا.

١٨ - يتفقون على إعطاء زخم لعملية إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية الكبرى باعتبارها أداة من الأدوات الابتكارية التي تنص عليها معاهدة التجارة للشعوب والتي تسمح لكل بلد ببلوغ الحد الأقصى من القدرات والتجارب ومواطن القوة، حسب إمكانياته، وبالحد من أوجه التفاوت وتعزيز أوج التكامل والاستفادة بقدر الإمكان من الموارد،

وتتضافر المشاريع التي تساهم في التنمية الهيكلية والتكنولوجية والاقتصادية، من أجل رفاهية الشعوب. وتحقيقاً لهذا الغرض يُصدرون التعليمات التالية:

- دعوة الوزراء المعنيين بقطاعي الزراعة والغابات لحضور الدورة الثانية لمجلس وزراء مبادرة التحالف النفطي لمنطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي) - التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في مجال الأغذية، المقرر عقدها في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مكان يُحدد لاحقاً، بهدف متابعة حافظة المشاريع المعروضة على الأمانة التقنية للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في مجال الأغذية؛ واعتماد النظام الأساسي للمؤسسة الوطنية الكبرى المسماة التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في مجال الأغذية؛ والشروع في وضع خريطة طريق تهدف إلى إنشاء مؤسسة وطنية كبرى للغابات في غضون ٩٠ يوماً.
- في ما يتعلق بالمؤسسة الوطنية الكبرى للطاقة، عَقِد اجتماع للفريق العامل المعني بالتكامل في مجال الطاقة التابع للتحالف - المعاهدة في موعد أقصاه ٩٠ يوماً، من أجل متابعة حافظة المشاريع المعروضة على الأمانة التقنية للتحالف - المعاهدة، فضلاً عن إتمام المفاوضات بشأن العقد المتعلق بإنشاء المؤسسة الوطنية الكبرى، ووضع الأنظمة الأساسية للمؤسسات الحكومية المشاركة في كل بلد وتحديد صيغتها النهائية، مع مراعاة الواقع السياسي - القانوني لبلدان التحالف.
- دعوة الوزراء المعنيين بالمناجم والمعادن إلى توقيع وثيقة التزام يُنشئون بموجبها فريقاً عاملاً يُعهد إليه بالعمل في غضون ثلاثة أشهر على إقامة معهد وطني كبير يُسمى (إنخيوألبا، INGEOALBA) ويكون بمثابة مركز لإجراء البحوث والاستكشاف وتقديم الخدمات الجيولوجية للتحالف، يسمح لبلداننا بوضع خريطة جيولوجية لثرواتنا، سعياً لتحديد القيمة العادلة لثرواتنا المعدنية، فضلاً عن إقامة مؤسسة وطنية كبرى للمناجم والمعادن تُكلف بإعداد خطط ومشاريع مشتركة في مجالات استكشاف المعادن واستغلالها وتحويلها وتقدير قيمتها الكلية وتسويقها وإغلاق المناجم، مع مراعاة المصالح البشرية والبيئية.
- دعوة الوزراء المعنيين بصناعات الحديد وال فولاذ والألمنيوم إلى توقيع وثيقتي التزام يُنشئون بموجبهما فريقين عاملين يُعهد إليهما بالعمل في غضون ثلاثة أشهر على إقامة مؤسسة وطنية كبرى لصناعات الحديد والفولاذ وأخرى لصناعات الألمنيوم.

• وفي ما يتعلق بالمؤسسة الصناعية الوطنية الكبرى المنشأة تحت اسم المؤسسة الوطنية الاجتماعية - الإنتاجية لفتروبيلا وبوليفيا التابعة للتحالف - المعاهدة، أُتفق على إنشاء فريق عامل تقني يتكون من ممثلي الدول الأعضاء في التحالف - المعاهدة مهمته إجراء دراسات أولية حول جدوى إقامة مصانع لتجهيز الأغذية في بوليفيا.

١٩ - يطلبون إلى المجلس الوزاري للتكامل الاقتصادي، عن طريق الفريق العامل المعني بالسيادة الزراعية والغذائية، اتخاذ موقف موحد بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء بخصوص السيادة الغذائية استعدادا للمؤتمر المعني بالأمن الغذائي المقرر عقده في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الجاري.

٢٠ - يدعون الفريق العامل المنشأ حديثا المعني بمواضيع القانون الدولي وتقرير المصير واحترام السيادة وحقوق الإنسان التابع للتحالف - المعاهدة إلى وضع الخطوط العامة لإنشاء آلية للإسهام في المناقشة والتوصل إلى موقف دولي يستند إلى إعادة التفكير في هذه المواضيع انطلاقا من وجهة النظر التكاملية والمتعددة الثقافات لشعوبنا.

٢١ - يشيدون بالمناقشات التي تمت في اجتماع الفريق العامل المعني بتسوية المنازعات، ويطلبون من الفريق مواصلة أعماله الجارية في مدينة كاراكاس وتعميقها من أجل التوصل إلى مقترحات عملية في هذا الصدد خلال مدة لا تتجاوز ٣٠ يوما، مع مراعاة حساسية الموضوع بالنسبة لبلداننا.

٢٢ - يتفقون على أن يتشكل التحالف - المعاهدة من ثلاثة مجالس وزارية (هي المجلس السياسي ومجلس التكامل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، ولجان تحت إشراف هذه المجالس، وأفرقة عاملة تتولى مهام محددة، ويطلبون أيضا من المجلس السياسي تحديد اختصاصات هذه الهيئات ومهامها وطرائق عملها.

٢٣ - يشيدون بالمقترحات المطروحة خلال اجتماع وزراء السياحة والمتعلقة بإنشاء سلسلة فنادق وطنية كبرى للتحالف - المعاهدة، ومعهد وطني أكبر للتدريب والتأهيل في المجالات الأساسية للسياحة ومركز أبحاث للتنمية السياحية، فضلا عن إعطاء الزخم الضروري لمواصلة تعزيز الوصلات الجوية بين البلدان الأعضاء.

٢٤ - يؤيدون الجهود المبذولة من أجل إنشاء منظمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضم البلدان الـ ٣٣ المستقلة في المنطقة، وتُسهّم في تشجيع الاستقلال السياسي والاقتصادي لهذه البلدان وتعزيز التكامل والتعاون والتضامن بين شعوبها.

٢٥ - يتفقون على المشاركة بنشاط، مع تنسيق المواقف، في اجتماعات وزراء خارجية مجموعة ريو ومؤتمر قمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، المقرر عقده في مونتيفغو باي بجامايكا في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٦ - يؤيدون بقوة نتائج أعمال الفريق العامل التابع للتحالف - المعاهدة المعني باستعراض معايير الملكية الصناعية، ويوافقون على الاقتراح الداعي إلى توسيع نطاق عمل الفريق بإسناد موضوع الملكية الفكرية إليه، سعياً للتوصل إلى نموذج للملكية الاجتماعية للمعرفة يسمح بتجاوز العقبات التي يفرضها النظام الدولي للملكية الفكرية في ما يتعلق بإنتاج السلع الضرورية للحياة.

٢٧ - يتفقون على إعطاء زخم لمشروع سائل التحالف، الذي يهدف إلى إتاحة قدرات الساتل سيمون بوليفار لاستخدامات البلدان الأعضاء في التحالف، وذلك بتوفير خدمات الهواتف الريفية والإنترنت العريض النطاق عن طريق الساتل، وتكوين لجنة اتصالات سلكية ولاسلكية لهذا الغرض تضم الهيئات المعنية بهذا الأمر. وتتولى هذه اللجنة تحديد الحلول الساتلية لبلدان المنطقة في إطار برامج خاصة تقترحها الكيانات المسؤولة في البلدان المذكورة، وشروط الحصول على حقوق هبوط الساتل سيمون بوليفار، فضلاً عن المنشآت الأرضية.

٢٨ - يقررون تكوين لجنة دائمة لشؤون السيادة والدفاع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - معاهدة التجارة للشعوب، باعتبارها جزءاً من المجلس السياسي، وهدفها الرئيسي تحديد استراتيجية للدفاع الشعبي الشامل المشترك، وإنشاء مدرسة لصون الكرامة والسيادة تابعة للقوات المسلحة لبلدان التحالف - المعاهدة^(٢).

٢٩ - يطلبون من المجلس الاجتماعي إنشاء فريق عامل يتولى وضع مقترح لإنشاء وتنفيذ القطب العلمي للتحالف - المعاهدة باعتباره وسيلة لتحقيق التكامل بين جهود التنمية المستقلة للقدرات الإقليمية في مجال العلم والتكنولوجيا ذات التطبيقات الصناعية المتصلة بإنتاج العقاقير، بدءاً بتطوير منشأة كيميبيوتيك (Quimibiotec) كمصنع لتجهيز مشتقات الدم يخدم أغراض بلدان التحالف - المعاهدة.

(٢) أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين عن تحفظها نظراً لانتمائها إلى نظام أممي إقليمي يضم بلدان شرقي البحر الكاريبي.

٣٠ - يتفقون على أن يقدم المجلس السياسي عبر فريق عامل اقتراحا لتحليل وتطوير مشروع إذاعة الجنوب التابعة للتحالف - المعاهدة، وإنشاء وكالة أنباء للتحالف - المعاهدة، وإنشاء قنوات مواضيعية مشتركة تتعاون على إنتاج برامجها بلدان التحالف - المعاهدة، سعيا للتوصل إلى نموذج للاتصالات يسمح بالتلاقي الحقيقي لشعوبنا، ويعزز العمليات الديمقراطية في المنطقة، ويكسر الطوق الذي تفرضه في مجال الاتصالات القوي المتمثلة في الوكالات الإخبارية الكبرى عبر الوطنية.

٣١ - يطلبون من المجلس السياسي تقديم اقتراح من أجل إنشاء مدرسة للتلفزيون والسينما تابعة للتحالف استنادا إلى تجارب كوبا وفنزويلا وجميع بلدان التحالف - المعاهدة في هذا المجال.

٣٢ - يوصون الأمانة التنفيذية بإنشاء وصيانة بوابة دائمة على الإنترنت تتضمن معلومات عن التقدم المحرز والإنجازات والمقترحات المقدمة في إطار التحالف - المعاهدة، فضلا عن كفالة تواصل إنتاج المنشورات وتعميمها.

٣٣ - يرحبون بالمشروع الثنائي لمركز وسائط الإعلام الذي أنشئ بالاشتراك بين إكوادور وفنزويلا، ويطلبون من المجلس السياسي اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتوسيع نطاق المشروع ليشمل البلدان الأخرى الأعضاء في التحالف - المعاهدة، باعتباره آلية لمتابعة وسائط الإعلام، من أجل مواجهة الحرب الإعلامية وإعادة النظر في الأطر القانونية المتعلقة بالاتصالات والمعلومات في كل بلد على حدة.

٣٤ - يطلبون من مجلس التكامل الاقتصادي أن ينشئ فريقا عاملا لتقييم مختلف الخيارات المتعلقة بتصميم آلية لإدارة الاحتياطات الدولية في إطار التحالف - المعاهدة، يسمى "صندوق احتياطات التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - معاهدة التجارة للشعوب".

٣٥ - يطلبون من المجلس الاجتماعي أن يقوم، عن طريق فريق عامل، بوضع وتطوير مقترح لبرنامج للعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، على أن يشمل هذا البرنامج في جملة أمور دراسات في مجالات علم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع ودراسات جينية تسمح بتحديد مدى تأثير الإعاقة وعلاقتها بالفقر والحرمان الاجتماعي. والهدف النهائي لهذا البرنامج هو تعزيز الاندماج الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة دون أي تمييز في الميادين الإنتاجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وتنمية القدرات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٦ - يطلبون من المجلس الاجتماعي أن يقدم مشروعاً يفضي إلى إدماج السكان المحرومين تاريخياً من النظم التعليمية للبلدان الأعضاء في التحالف - المعاهدة.

تم توقيعها في مدينة كوتشامبا بدولة بوليفيا المتعددة القوميات، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

عن حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات

إيفو موراليس آيما

رئيس الجمهورية

عن حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية

هوغو تشافيس فرياس

رئيس الجمهورية

عن حكومة جمهورية نيكاراغوا

دانييل أورتيغا

رئيس الجمهورية

عن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين

رالف إ. غونسالفيس

رئيس الوزراء

عن حكومة رابطة دومينيكا

روزفلت سكيريت

رئيس الوزراء

عن حكومة أنتيغوا وبربودا

ونستون بلدوين سبنسر

رئيس الوزراء

عن حكومة جمهورية كوبا

خوسي رامون ماتشادو بنتورا

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء

عن حكومة جمهورية هندوراس

باتريسيا روداس

وزيرة الشؤون الخارجية

عن حكومة جمهورية إكوادور

خوليو أولياس مونتالبو

نائب وزير التجارة الخارجية والتكامل